بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا

كلية الدراسات الزراعية

قسم الاقتصاد الزراعي

بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس مرتبة الشرف في الاقتصاد الزراعي

بعنوان:

أثر سياسة التحرير الاقتصادي على المحاصيل النقدية (دولة السودان)

إعداد الطالبة:

سارة مبارك سيد أحمد

إشراف:

أ.د. الحاج حمد عبد العزيز

2016م

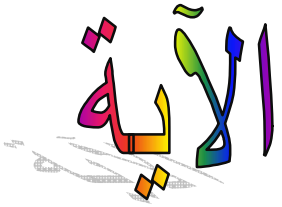

قال تعالى:

وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ ۗ انْظُرُوا إِلَىٰ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكُمْ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٩٩﴾

صدق الله العظيم

سورة الأنعام الآية (99)

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك

الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة إلى نبي الرحمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ،،،

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار ،،، إلى من علمني العطاء بدون انتظار ،،، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ،،،

أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطفها بعد طول انتظار ،،،

والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة ،،، إلى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني ،،،

إلى بسمة الحياة وسر الوجود ،،،

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب ،،

إلى روح أمي الحبيبة

إلى من كانوا ملاذي وملجئي إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات إلى من سأفتقدهم وأتمنى أن يفقدوني ،،

زميلاتي وزملائي ،،،

إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ،،،

أساتذتي

الشكر لله عز وجل وعلى توفيقه لي لإكمال هذا البحث.

أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى جميع أساتذتنا الأفاضل بقسم الاقتصاد الزراعي.

وأخص بالشكر البروفيسور/ **حاج حمد عبد العزيز** على تحمله مشاق الإشراف على هذا البحث.

كذلك الشكر إلى كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لي العون ومد لي يد المساعدة وزودني بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث.

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الآية	I
الإهداء	II
الشكر والعرفان	III
فهرس المحتويات	IV
الفصل الأول	
1-1 مقدمة	1
1-2: مشكلة البحث	2
1-3 : أهداف البحث	3
1-4 : أهمية البحث	3
الفصل الثاني **الإطار النظري والدراسات المرجعية**	
2-1: خلفية تاريخيه عن سياسة التحرير الاقتصادي في الدول الناميه والنشاة والتطور	5
2-2:آثار سياسة التحرير الاقتصادي علي التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه والسياسيه	9
2-3: الآثار الاجتماعيه لسياسة التحرير الاقتصادي	11
2-4: بعض العوامل التي صاحبت سياسة التحرير الاقتصادي في السودان واثرت سلبا على النمو الاقتصادي	22
2-5 : سياسة التحرير الاقتصادي والتطبيق الخاطئ في السودان	22
2-6: ايجابيات سياسة التحرير الاقتصادي في السودان	24
الفصل الثالث **منهجية الدراسة**	
3-1 :طرق جمع البيانات	25
3-2 :طريقة تحليل البيانات	25
3-3 :اختبار تي	26

الفصل الرابع **التحليل والمناقشة**	
1-4 محصول الفول السوداني	28
2-4 محصول السمسم	32
3-4 القطن	35
الفصل الخامس **النتائج والتوصيات**	
5-1 : النتائج	39
5-2: التوصيات	40
المراجع:	41
الملاحق:	42

الباب الأول

1-1 مقدمة:

يتسم السودان بأنه من أكبر الدول التي تمتلك مساحات زراعية واسعة وخصبة بجانب تعدد المناخ بالتالي فإن معطياته الطبيعية تؤهله على الصعيد الخارجي ليكون مصدر الغذاء العالمي وعلى الصعيد الداخلي فإن الزراعة تساهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في دفع عملية التنمية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي وهي المحرك الأساسي لها حيث تلعب الزراعة أدواراً أساسية ورئيسية من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وايرادات الدولة وصادراتها وتعمل على تحقيق العمل والاقتصاد الاجتماعي، وفي مطلع التسعينات قامت حكومة الإنقاذ بتغيير الفلسفة الإقتصادية تماماً بالتحول من الاقتصاد التحكمي أي اقتصاديات السوق وذلك في أن تكون الإصلاحات الهيكليةفي الاقتصاد من خلال تبني سياسة التحرير الاقتصادي ،وبذلك بدأ تطبيق إجراءات التحرير بتحرير الأنظمة السعرية من التحكم الإداري وتحويل ملكية القطاعات الاقتصادية المختلفة للقطاع الخاص .

لقد شهد العالم عدة تغيرات اقتصادية نتيجة تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي خاصة فيما يتعلق منها بتحرير التجارة وخصخصة مؤسسات الدولة وسياسات المالية .

جاء ذلك بعد أزمات اقتصادية قوية تعرضت لها كثير من البلدان ومنها السودان، كل ذلك أدى للتفكير في إعادة الهيكل الاقتصادي عن طريق تحرير أسعار السلع والخدمات وا لغاء الدعم الحكومي على السلع الأساسية واليومية مثل السكر، الخبز و الزيت .

أولاً :- مفهوم سياسة التحرير الاقتصادي:

تعني سياسة التحرير الاقتصادي زيادة الرفاهية الاقتصادية وذلك بتحرير القطاع الخاص من تدخل الدولة في أسواق المال والسلع النهائية والعمل ، ولكن لابد من وجود رقابة حكومية وا ٍدارية على النشاط الاقتصادي الخاص ؛ بالإضافة إلى تقليل حجم القطاع العام عن طريق الخصخصة .

كما تعرف سياسة التحرير الاقتصادي بأنها مجموعة من الإجراءات الاقتصادية الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولي والتي تهدف للوصول بالاقتصاد لحالة الاستقرار من خلال معالجة الاختلال المالية والنقدية والتي يعاني منها ، وذلك لتحقيق نمو اقتصادي مستمر من خلال تعديل هيكل هذا الاقتصاد .

ثانيا:- تحرير الأسعار:

يتضمن تحرير أسعار السلع والخدمات ومستخدمات الانتاج والحد من تدخل الدولة لتحيد الأسعار أو التسليم الإجباري للمحاصيل ونحديد أسعار الفائدة وتوحيد أسعار الصرف وا ٍلغاء الحد الأدنى للأجور ؛وبناء ً على سياسة التحرير الاقتصادي منذ 1992م أصبحت كل السلع الزراعية مسموحاً باستيرادها ما عدا بعض السلع المقيد استيراد ُها حمايةً للاستيراد المحلي مثل السكر والاسمنت وتتراوح الرسوم الجمركية بين (0-45)% .

1-2: مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في ان القطاع الزراعي يعتبر القطاع الاقتصادي الاهم والرائد في السودان.ويسعى السودان الى ان يزيد هذه الرقعه الزراعيه بعد تدفق الاستثمارات العربيه والاجنبيه في السنوات الاخيرة . ولكن هنالك العديد من المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي اهمها:-

* ضعف التمويل بعد اعلان سياسة التحرير الاقتصادي وترتب على ذلك مشاكل عدة منها :

-كثرة الضرائب والجبايات ،ارتفاع اسعار المدخلات الزراعيه والري بدوره ادي الي ارتفاع تكاليف الانتاج بصفه عام .

1-3 : أهداف البحث:

- معرفة اثر سياسة التحرير على كل من المساحات المزروعه والانتاج للمحاصيل الآتية:

السمسم، الفول السوداني، القطن

1-4 : أهمية االبحث:

- تكمن اهمية البحث في دراسة الآثار السالبه والايجابيه التي تنعكس على القطاع الزراعي نتيجة تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي

- اثارت سياسة التحرير الاقتصادي الذي تم تطبيقه مؤخرا في السودان الكثيرمن الجدل وسط الاقتصاديون والسياسيون والمفكرين وحتى المواطن العادي فكان هنالك نزاع حول التحرر واللاتحرر

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات المرجعية

2-1: خلفية تاريخيه عن سياسة التحرير الاقتصادي في الدول الناميه والنشاة والتطور :

تعمل الدول الناميه الراسماليه منذ السبعينيات على الهيمنه على الدول الناميه وذلك لانتهاج سياسه ليبراليه بقرض تحقيق الرفاهيه الاقتصاديه وتقديم الدعم للدول الناميه الا ان انتهاجهاكان عكسيا از بدات تلك الدول نحو احتكارها الدوليه والتحويل مبادئ الحريه وذلك بعد ان حطمت امريكا نظام برتيون ووزر الذي اقامته لجعل الدولار بديلا للزهب في عام 1971م كما جعلت صندوق النقد الاجنبي وسيله يد عام . الدول الناميه وتبعيتها لها ووقوعها في فخ الديون وذلك بهدف الحد من التوسع التوسع الانتاج الزراعي من اجل السيطره على الاقتصاد الموجه حتى بداية السبعينيات ونتيجة لذلك كان الاقتصاد السوداني يعاني من ضغوط شتى تتمثل في ازمات الغلاء وانهيار هياكل البنى الاساسيه وتدني الاوضاع المعيشيه بسبب تدني الانتاجيه،نتيجه لتلك الظروف التي يمر بها اقتصاد البلاد اتخزت اجراءات تعديلات هيكليه لاصلاح الاقتصاد السودان متمثله في سياسة التحرير الاقتصادي التي تهدف لتطوير الاقتصاد وتحقيق الرفاهيه الكامله .مما سبق نجد ان سياسات الاصلاح الاقتصادي تستهدف الدول الناميه في المقدمه، والسودان كدولة ناميه تسعى حكومته لاتخاز اجراءات تصحيح الوضع الاقتصادي ومن هنا ترتكز سياسة التحرير على الدول الناميه وذلك بسببين:

1. تواجه الدول الناميه صعوبات كثيره لتحقيق اهدافها مما يضعف البنيه التحتيه للاقتصاد ويعوق حركة السوق الداخليه والخارجيه لزا فان الهياكل الاقتصاديه في الدول الناميه لا تساعد على تحقيق التنميه وذلك لان معظمها يقوم على اساس اعاشيوليس تنموي وتحتاج الى اعادة هيكلية لتواكب متطلبات التنميه الاقتصاديه

2. ترتكز نسبه كبيره من الموارد الطبيعيه المتاحه في الريف والدول الناميه التي تضم الكثير من الموارد الزراعيه في صورتها الخام الغير مصنع وذلك ترتكز هزه السياسات الاصلاحيه على الدول الناميه بزيادة معدلات النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للدخول في المجتمع . رغم هزه الاصلاحات التي قامت في الدول الناميه بما فيه السودان الا ان معظم الدول الناميه ام تحقق فيها معدلات النمو الاقتصادي المتوقعه ، وذلك رغم الجهود التي تبزل من قبل المؤسسات الماليه والدوليه ويعود ذلك الى جمله من الاسباب:

تدني معدلات النمو الاقتصادي بسبب تدني الانتاجيه وشح الموارد وسؤ التخطيط الهيكلي للاقتصاد وعدم الاستقرار السياسي لذلك لابد من معرفة المفهوم العام لسياسات التحرير الاقتصادي والقصد من هزه السياسات :

❖ **اولا: المفهوم العام لسياسات التحرير الاقتصادي :**

تسعى سياسات التحرير الاقتصادي لتحريك جمود الاقتصاد وذلك بتحويل ممتلكات القطاع العام للقطاع الخاص وزياده الرفاهيه وذلك بعدم التدخل الدوله في اسواق المال والاعمال والسلع النهائيه وترك عمليه الانتاج للقطاع الخاص عن طريق الخصخصه ووجود رقابه حكوميه واداريه على النشاط الاقتصادي الخاص.

تعريف سياسة التحرير الاقتصادي:

تعرف بانها مجموعه الاجراءات الاقتصاديه الموصه بها من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين والتي تهدف الي الوصول بالاقتصاد الى حالة الاستقرار من خلال معالجة الاختلالات الماليه والنقديه التي يعاني منها وكذلك تحقيق نمو مستمر من خلال اجراء تعديل على هيكل هذا الاقتصاد .

ويشمل هذا التعريف جانبيين :

- عدم التدخل في النشاط الاقتصادي الخاص بواسطة التسعير او الضرائب والقيود الاداريه ومنح القطاع الخاص حرية التصرف في استثمارالموارد المتاحه بهدف زيادة معدلات التنمية الاقتصاديه

- تحويل ملكيه المؤسسات العامه زات الصفه التجاريه من ملكية الدول الى ملكيه خاصه تعاونيه او مشتركه.

ويرتكزالتاثير المباشر لسياسات التحرير الاقتصادي على المؤشرات الاقتصاديه الكليه مثل معدلات النمو الاقتصادي والتضخم والعماله والانتاج والاسعر والصرف

❖ **ثانيا: سياسة التحرير الاقتصادي في السودان:**

يقوم سياسة الاقتصاد السوداني منذ السبعينيات و حتى بدايه التسعينيات على الاقتصاد الموجه او المحكوم بالخطط التنمويه والتي يهيمن على تنفيزها اجهزة الدوله المركزيه ولم يكن للقطاع الخاص دور محدد في تنفيزالمشاريع الانتاجيه مما اثر سلبا على القطاع الزراعي ونتيجة لذلك بدا التدهور في هيكل الاقتصاد السوداني وتعاظم الخطر في القطاع المالي ونتج عن ذلك

ازمات الغذاء نسبه لندرة السلع العامه وارتفاع مدخلات الانتاج نتيجه لتلك الاوضاع المترديه في الهياكل الاقتصاديه تم اجراء عده استراتجيات تشمل هزه الاستراتجيات ثلاث برامج هي:

- البرمج الاول الذي وضعته ثورة الانقاذ الوطني يهدف الى تشجيع (الصادرات خلال الفتره (1989-1990م)
- البرنامج الثاني للانقاذ و الذي يقوم بتعديل سعر الصرف وتقليل الاثار المترتبه على ذلك التغيير وكان ذلك عام 1990-1991م
- البرنامج الثالث للانقاذ و الذي يتضمن الاستراتجيه القوميه الشامله وتحرير الاقتصاد السوداني خلال الفترة 1992-2002م وهو برنامج طويل المدى

بعد سعر الصرف للجنيه السوداني مقابل الدولار الامريكي في اكتوبر عام 1991م اتخزت الحكومه قرارات اجرائيه لتحرير الاقتصاد السوداني واعلان سياسة التحرير في فبراير 1992م والتي تستهدف ازالة التشوهات السعريه والهيكليه وتشجيع القطاع الخاص ورفع الدعم كليا عن السلع الزراعيه ومدخلات الانتاج وتخفيض الضرائب للصادرات الزراعيه وتحويل المؤسسات الزراعيه العامه من البنك المركزي الى محفظة التحرير الاقتصادي.

ويعتبر برنامج التحرير الاقتصادي اول برنامج يتم اتخازه منذ ان بدا الخلل يسري في هيكل الاقتصاد السوداني منذ مطلع السبعينيات

❖ **ثالثا: القصد من سياسة التحرير الاقتصادي :**

1. يقصد بها تحريك الجمود الاقتصادي السوداني وتوجيهه نحو الانتاج الزراعي

حشد الطاقات المتاحه والامكانات لرفع عمليه الاقتصاد القومي

2. اعادة توزيع هيكلة القطاع العام والخاص وانسحاب الدوله من النشاط الاقتصادي وفتح المجال للقطاع الخاص لتشجيع الاستثمارات الاقتصاديه

3. تخفيف الاعباء التي تتحملها الدوله نتيجة دعمها للمشاريع الخاسره وتركيز مواردها لدعم قطاعات التعليم والبحث العلمي والصحه

2-2:آثار سياسة التحرير الاقتصادي علي التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه والسياسيه:

تم تطبيق سياسه التحرير الاقتصادي بهدف تحريك الجمود الاقتصادي نحو الانتاج وقد حدثت بعض التطورات الايجابيه في الفتره الاولى فقد تحرك الاقتصاد السوداني وزاد الانتاج زيادة كبيره حيث تحرك من نمو 1.5%لعام1981-1990م الى 2.7% لعام 1990-1991م الى 11.3% في 1991-1992م وزادت بمعدل كبير حوالي 29% في القطاع الزراعي كما قطعت اعادة هيكلة الاقتصاد شوطا ادى الى ارتفاع الزراعه من 29% الى 34% وانخفض قطاع الخدمات من 54% الى 46% وظل قطاع الصناعه في 17%.

هذه التطورات مع عوامل اخرى عطلت قوى اليوق وفتحت الباب على مصرعه لانشطه غير انتاجيه من مضاربات وسوق اسود ومصارف وادى الي التحرك الجزري للاقتصاد الى ماشابه الانفجار في النشاط التجاري حيث تم تسجيل 3500 شركه في الفتره من 1989-1993م مقارنه ب4230 شركه سجلت منذ عام 1925 حتى عام 1989م تقبل هذه 30ألف اسم عمل في عام 1993م مقارنه بحوالي 18ألف اسم عمل في الفتره ما قبل يونيو 1989م بالرغم من التكاليف السياسيه والاجتماعيه العاليه التي افرزها الارتباط بتنفيز تلك السياسات فانها لم تحقق اهدافها في النمو والاستقرار الاقتصادي والتوازن الهيكلي للاسباب الآتيه:

1. ركزت البرنامج في محاوله علاج الاختلال في توازن الاقتصاد الكلي على جانب الطلب الكلي وحده دون الاهتمام بالسياسات والاجراءات الموجهة الى زيادة العرض بصورة مباشره مما ادى الى استمرار الاختلال نتيجة للاثارالسالبه لتلك السيلسات على الانتاج و هذا وقد سجل الناتج المحلي الاجمالي في كثير من الدول الافريقيه في جنوب الصحراء والتي نفزت تلك البرنامج معدلات نمو سالبه وتلك الى جانب تراجع هجم مساهمة صادرات القاره في التجاره الدوليه من 4.73% في عام 1980م الى حوالي 2.16% في عام 1988م تراجعت المساهمه الى 56% وتراجعت مساهمتها من الواردات من 3.8% الى 2.4% وقد ادى هذا الصراع في الاقتصاديات الافريقيه جنوب الصحراء الى تفاقم الاوضاع الاجتماعيه واتساع حجم ومعدلات الفقر وعدم عدالة توزيع الدخول الى جانب ارتفاع الضغوط التضخميه وتز بزب في نظم اسعار الصرف مما ادى الى تعميق للاختلال في التوازن الاقتصادي الى مزيد من التراجع في معدلات الانتاج
2. نتيجه للضغوط السياسيه والاجتماعيه وكرد فعل للاثار السلبيه التي افرزتها تلك السياسات اضطرت الدول الافريقيه المنفزه لتلك السياسات الى ايقاف التنفيز وقد ادى ذلك الى تعديلات نظم اسعار الصرف والعملات وجمود التضغم الى الاختلال في الاقتصاديات الكليه لتك الدول
3. سياسات البرامج المتصله بالتركيز المالي الائتماني مع تحرير التجاره الخارجيه افرزت تفاقم كساد الاقتصاد وتدهور الانتاج والصادرات مع التوسع في الواردات
4. الصرف وتراجع الثقه في تلك العملات وانعكاس آثار ذلك سلبا على ميزان المدفوعات وعلى الاستقرار الاقتصادي

المصدر :(افريقيا وتحديات الالفيه الثالثه . د. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى (ص (49-50).

2-3: الآثار الاجتماعيه لسياسة التحرير الاقتصادي:

لقد شهد العالم العربي في القرن الماضي عدة تغيرات اقتصاديه خاصه فيما يتعلق منها بتحرير التجاره وخصخصة مؤسسات الدوله والسياسه الماليه جاء ذلك بعد ازمات اقتصاديه قويه تعرضت لها كثير من البلدان العربيه ومن بين هذه الدول السودان كل ذلك ادى الى التغيير في اعادة الهيكله الاقتصاديه عن طريق تحرير اسعار السلعه والخدمات ورفع والغاء الدعم الحكومي للسلع الاساسيه واليوميه للمواطنين مثل السكر والغاز والغبذ والزيت والشاي والصابون والارز والعدس ... الخ. مما ترتب عليها آثار اجتماعيه على حياة المواطنين في السودان وخلخله النسيج الاجتماعي ولتحديد هذه الآثار نتناول هذه المحاور :

اولا: مفهوم سياسة التحرير الاقتصادي :

تعني زيادة الرفاهيه الاقتصاديه وذلك بتحرير القطاع الخاص من تدخل الدوله في اسواق المال والسلعه النهائيه والعمل . مع وجود رقابه حكوميه واداريه على النشاط الاقتصادي الخاص بالاضافه الى تقليل حجم القطام العاع عن طريق الخصخصه من خلال معالجه الاختلالات الماليه والنقديه التي يعني منها وكذلك تحقيقف نمو مستقر من خلال اجراء تعديل على هيكل هذا الاقتصاد

الخصخصه :

هي فلسفه اقتصاديه حديثه زات استراتجيه لتحويل عدد كبير من القطاعات الاقتصاديه والخدمات الاجتماعيه التي ترتبط بالسياسه العليا للدوله من القطاع العام الى القطاع الخاص.

ثانيا: المديونيه الخارجيه من صندوق النقد والبنك الدوليين :

تعتبر سياسات التكييف الهيكلي سياسات حديثه نسبيا حيث ارتبطت نشأتها بتعجير ازمه المديونيه الخارجيه التي اجتاهت البلدان الناميه منذ العام 1992م باعلان المكسيك ومن ثم بعض دول امريكا اللاتينيه وافريقيا بالاضافه الى دول آسيا عن عجزها عن القدره على سداد ديونها الخارجيه و هذا فقد اثارت هزه السياسات جدلا كثيرا من حيث اهدافها واجراءاتها والنتائج المترتبه عليها. هذا الجدل كان حول الدعوه المتزايده للتحرير الاقتصادي والى الخصخصه كادوات اساسيه للعولمه لذلك حاوت الدول التي لها قوه اقتصاديه عالميه كبيره ان توجه اقتصاديات العالم نحو ذلك الهدف تمثلت سياسه التحرير في تخليص دور الدوله كموفر للخدمات وتوسيع فرص القطاع الخاص وتحرير السوق . ففي عام 1982 بلغت مديونية البلدان الناميه حوالي 575مليار دولار مقارنة ب109 مليار دولار في العام 1973م وفي نفس العام اعلنت عدد من الدول عن توقفها عن سداد الديون بسبب ازمات اقتصاديه تمر بها مما ترتب على ذلك المزيد من الشروط المتشدده في منح القروض. واصبح الشعار المرفوع هو(لا توجد وجبه مجانيه)

فشروط البنك الدولي تظل عاديه لو كانت الدوله موازبه على السداد ولكن لو تعثرت لاي سبب عن سداد الديون او انكرت هذه الديون فهي تكون معرضه لعقوبات سياسيه او اقتصاديه وربما

ادى ذلك لتدخل عسكري ضدها بطريقه او باخرى . او قد تلجأ الدوله الى اعادة جدولة ديونها الخارجيه ويتم اعادة الجدوله بالزهاب الى نادي باريس للبدء في رحلة جددة لاعادة جدولة الديون تختلف عن الشروط الاصليه التي بناءا عليها ثم تقدم القروض ويتم ذلك من خلال خطوتين اساسيتين هما:

1. الدوله المدنيه على برنامج اصلاح اقتصاديه وتصحيح هيكله مع صندوق النقد الدولي و هذا البرنامج يضم وثيقة علاجيه في صورة حزم من السياسات الاقتصاديه وتتعهد الدوله المدينه بالالتزام بها على مراحل دفعها انجزت مرحله حصلت على تسهيل الصندوق لاستكمال المرحله التاليه بغض النظر عن تاثير هذه البرامج على المستقبل الاقتصادي للدوله المدينه او مستوى معيشة مواطنيها
2. الحصول على موافقه جماعيه من دول الاعضاء بنادي باريس على شروط اعادة الجدوله وهي الشروط التي ستدور حولها المفاوضات الثنائيه بين المتدينيين وكل دوله دائنه على حدة . ومن هذا يبدأ التدخل الخارجي في الشئون الاقتصاديه للدول المدينه هذا وقد حدد صندوق النقد والبنك الدوليين ثلاث آليات لتنفيز شروطه وهي:

أ. سياسة الخصخصة :

تسعى الى ان يطفي دور القطاع الخاص ليحل مكان القطاع العام في النشاط الاقتصادي مما يؤدي الى تراجع دور الدوله ويتم ذلك عن طريق بيع مشاريع القطاع العام الخاسر الى القطاع الخاص لتشغيلها على اساس تجاري بهدف زيادة الربح

ب. تحرير الاسعار:

يتضمن تحرير اسعار السلعه والخدمات ومستلزمات الانتاج والحد من تدخل الدوله في تحديد الاسعار او التسليم الاجباري للمحاصيل وتحرير اسعار الفائده وتوحيد اسعار الصرف والغاء الحد الادنى للاجور .

ج. تحرير التجاره الخارجيه:

وذلكبإلغاء القيود على المدفوعات الخارجيه وا ٍلغاء اتفاقيات التجارة وخفض الرسوم الجمركيه وتشجيع التصدير

ثالثا:- اهداف سياسة التكييف الهيكلي:

1. تحرير اسعار السلع والخدمات بالانتقال من سياسة التسعير الاجتماعي الى سياسة التحرير الاقتصادي وذلك من خلال إلغاء الدعم الحكومي للسلع والخدمات
2. تحرير التجاره الخارجيه وذلك بإلغاء القيود غير السعريه على الواردات
3. تخليص قائمة الحظر المطلق على بعض الواردات
4. خصخصة القطاع العام ببيعا او تأجيرا او مشاركة ، كما تستهدف سياسة إعادة الهيكله وتحرير الاستثمارات وا ٍلغاء القيود الطاردة للمستثمرين

رابعا:- الاثار الاجتماعيه لسياسة التحرير الاقتصادي في السودان:

ولتحديد الاثار الاجتماعيه لهذه السياسات لابد من وضع مقاييس نقيس به القرب او البعد او مؤشرات محدده بناءا عليها يمكن تحديد هذه الاثار باعتبارها آثارا ايجابيه او سلبيه ولا توجد الا المؤشرات التي حددتها صندوق النمقد الدولي والبنك الدولي كمقياس يتحدد بناءا عليها النتائج المترتبه على تطبيق هذه السياسات وهذه المحددات هي الوارده في اهداف سياسة التكييف

الهيكلي وقد استخدمت مقدمة هذه الورقه للاهداف كمقياس ، استتخدمت اداة الملاحظه العلميه والملاحظه بالمشاركه كادوات لتحديد الآثار الاجتماعيه باعتبار ان مقدمة الورقه ، عاشت هذه الظروف منذ بداية الحكم المايوي والى الآن ، منذ تقديم الدعم للسلعه والخدمات اما فيما يتعلق بتحرير التجارة و خصخصة مؤسسات القطاع العام فلقد لجعت الباحثه اجراء مقابلات مقننه مع بعض على اشخاص الذين خاضوا عملية و الخصخصه والبعض الذي اكتوى بنار الخصخصه فيما يتعلق بتحرير التجاره الخارجيه وا لغاء القيود غير السعريه على الواردات فلقد تم الاستعانه باراء عدد من كبار التجار الذين يغرقون الاسواق بالسلع فيما يسمى بسياسة الاغراق . ومن كا ذلك توصلت الباحثه الى الآتي :

1. الشعار المرفوع (لا توجد وجبه مجانيه) يتناقض تماما مع احكام الدين الاسلامي التي تحض علي اطعام المسكين والجائع وابن السبيل مع صيغ التكافل الاجتماعي والذكاة وما يقابله تماما شعار لا يوجد جائع في بلاد المسلمين .
2. من اهداف سياسة التحرير الاقتصادي تحقيق التوازن بين العرض والطلب الكليين للسلع والخدمات ولكن لو عدنا الى الواقع لوجدنا ان العرض اصبح اكبر من الطلب وان هذه السياسية ادت الى إغراق السوق بكميات كبيره من السلع و تحويل المواطنين استهلاكيين اكثر من هم منتجين فقد ظهرت بعد سياسة إغراق السوق ببنود اتفاقيه جديدة مثل الصرف على الاتصالات والمطاعم والترويح واصبحت هذه البنود خصما على ميزانية الاسرة ويشكل ضغطا عليها كما حاربت صغار المنتجين لوجود منافسه قويه من حيث نوعيه السلع والجودة للمنتجات القادمه من خارج السودان وتراجعت تلقائيا الحمايه والدعم الذي كانت تقدمه الدوله لصغار المنتجين قبل تطبيق سياسة التحرير مما ادى الى وجود طبقتين متمايزتين تماما. طبقه تاثرت بسياسة التحرير وتحسن وضعها الاقتصادي وذادت ثرواتها مقابل فئه

اخرى وصلت الى حد الفقر.فمن آليات تنفيز شروط الصندوق والبنك الدوليين تحرير الاسعار وتحرير سعر الفائده وا ٍغاء وجود حد ادنى للاجور مما ادى الى ارتفاع اسعار السلع والخدمات واثر تاثيرا مباشرا على محدودي الدخل وادى الى تدهور احوالهم المعيشيه بدليل انخفاض استهلاك الاسره من الاغذيه والمشروبات من 62.2% الى 52.9%. ففيما نجد ان من بين اهداف سياسة التحرير ان يحدث نمو اقتصادي عن طريق تشجيع الاستثمار في المشاريع الانتاجيه وجذب رؤوس الاموال الاجنبيه لمزيد من التنميه ، فما حدث هو العكس فصغار المنتجين توقفت مشاريعهم وبدأ الاستثمار الفعلي لرؤوس الاموال الاجنبيه التي تديرها شركات كبيره صرفت النظر عن العماله المحليه والوطنيه مما ادى الى إفقار المواطنين المحليين والى المزيد من البطاله وسط قطاعات كبيره من المجتمع وترتب على ذلك فقدان اشخاص زوي كفاءات ماهرة ومدربه نتيجة لتوقف المصانع خاصه مصانع النسيج والمعلبات... الخ ، اما على سعيد النمو في الاستثمار وبرغم حصول زيادة في النمو ومعدلات الادخار فان أيا من تلك البلدان لم تشهد نموءا سريعا ، بل ان مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الاجمالي لم تشهد ذيادة الى في عدد قليل منها هذا وقد حدث نمو ايجابي في الناتج المحلي من حوالي 32مليار دولاز الى 62مليار دولار في الفتره من 2005-2008م وقد تجاوز معدل النمؤ السنوي 7% ونتيجه لسياسة التحرير الاقتصادي فقد تم تخليص دور القطاع العام الذي يملك معرفه اوسع باحتياجات المواطنيين وامكانات المجتمع عبر تصورات واهداف بعيدة المدى وقريبه المدى ولديه خبرات متراكمه في مجال ادارة الاقتصاد والتنميه وبرغم ذلك وجود بعض الممارسات تعتبر غير صحيحه احيانا الا انه كانى يمكن تجاوذ هذه الممارسلت عن طريق الاصلاح الاداري والمراقبه والتقييم المستمر ورغم ذلك فان الصندوق والبنك الدوليين يصران على سلامة سياسات التكييف من الناحيه

الفكريه والنظريه وان الفشل الذي لازم هذه السياسة في جوانب منها انما يعود لعم التزام هذه الدول المتبنيه لهزه السياسات بتطبيقها بصوره تضمن فعاليتها اضافه لعوامل خارجيه مثل الجفاف وشروط التبادل التجاري .

وبعيدا عن الجدل القائم فإن سياسة تحرير الاسعار وتخفيض القيمه الحقيقيه للاجور وا ٍلغاء الدعم في السلع والخدمات بالاضافه لتخفيض العمله وفرض الضرائب غير المباشره ادت الى زيادة الفقر بالنسبه لغالبية الموا طنين واصبح المستفيدين هم كبار المنتجين والتجار مما ادى الى تعزيز وضعهم الاجتماعي والاقتصادي فهزه الفئه لدى معظمهم مدخرات بالعمله الاجنبيه في البنوك العالميه الخارجيه مما يجعلهم لا يتاثرون كثيرا بل يزداد وضعها تحسنا لان معظم هؤلاء الراسماليين بدأوا في التجاره بالعمله الصعبه والاستيراد من الخارج ، ولديهم من المدخرات بالعمله الوطنيه مما يمكنهم من تعويض خسائرهم نتيجة لخفض قيمة العمله المحليه وفي مقابله مع احد كبار التجار زكر ان الفرق بين تسعير العمله الصعبه والمحليه عاد عليه بالملايين بالاضافه الى انه كانت لديه بضائع مخزنه بالمخازن وادى ذلك مضاعفة ارباحه بالملايين مما نقله نقله كبيره في الاستثمار اذ ترتب على ذلك ان الخاسر الرئيسي جراء سياسة التحرير الاسعار هو المواطن البسيط الذي اصبح لا يستطيع شراء حاجاته الاساسيه لارتفاع الاسعار ومحدودية الدخل

خصخصة مؤسسات القطاع العام ادت ذلك الى ارتفاع نسبة البطاله:

فقد كان من المفترض ان تؤدي هذه السياسات الى تعزيز فرص العمل وبالتالي تخفيض الفقر على المدى الطويل بعد ان ياخذ الاقتصاد مسار النمو المضطرد فقد تم بيع معظم مؤسسات القطاع العام الى مستثمرين من خارج السودان وبعض المستثمرين من الداخل وادى ذلك الى تعزيز راس المال الاجنبي وسيطرته الى حد كبير على الاستثماربالداخل والنشاط الاقتصادي بصفه عامه ولتطبيق سياسة التكييف الهيكلي وتخصيص الانفاق العام التي تسعى الدولة لتحقيقها يتم اللجوء الى إحدى الطريقطين او كليهما (ابطاء او ايقاف التعيينات في القطاع العام) او تسريح جزء من العماله الموجوده مما ادى الى عدم التوسع في التوظيف وتسريح العاملين في مؤسسات القطاع العام التي تمت خصخصتها ولم يقم القطاع الخاص الذي يعتمد على الربحيه بتوفير وظائف تساعد على تقليل حدة البطاله . ترتب على ذلك الالاف من المواطنين والموظفين والعمال الذين تم انهاء خدماتهم وعقوداتهم في شركات ومصانع ومؤسسات كانت مملوكه للدوله وتمت خصخصتها وكانت الاكثر تاثيرا خصخصه البنوك مثل بنك الخرطوم وبنك الشعب وبنك النيليل وشركه سودانير باعتبارها كانت الناقل الوطني تنتشر من خلاله في المطارات العالميه وبه عدد هائل من الموظفين والعماله الذين تم الاستعانه الا بالعدد القليل منهم بعد الخصخصه وتم تسريح بقية العاملين من مختلف التخصصات و الخبرات واضيف الالاف الى بنك العطاله .

اما سياسة ايقاف التعيينات فقد ادت الى المزيد من البطاله خاصة وسط خريجي الجامعات التي تخرج سنويا آلاف الخريجين الى الشارع بينما سوق العمل لا يستوعبهم الا عدد قليل منهم بمختلف تخصصاتهم في الوقت الذي افتح فيه الباب على مصرعيه للعماله الاجنبيه الوافدة لانها رخيصه ولان سوق العمل اصبح يركذ على الربح وتحقيق

اعلى معدلاته وبصرف النظر عن العماله المحليه وذلك لتحقيق اكثر الارباح باقل التكاليف وفقا لتوصيات البنك والصندوق الدوليين . ايضا نتيجه لذلك اصبح هنالك تفاوتا في الدخل بين الفئات الغنيه في المجتمع وبين زوي الدخل المحدود ومنهم في دائرة الفقر دون مستوى الفقر مما ادى الى تزويب الطبقه الوسطى في الطبقه الفقيره واصبح هنالك طبقتين متمايزتين ، طبقه عليا تمتلك كل وسائل الانتاج وتتحكم فيها وتملك راسالمال والثروه ، وطبقه فقيره اخرى تحت مستوى الفقر والطبقتين الاخريتين يمكن اعتبارهما طبقه واحده وترتب على ذلك افقار غالبيه سكان المجتمع اما نتيجه مباشرة بسبب الخصخصه او نتيجه لوقف التعيينات ايضا ونتيجة لعدم وجود او انخفاض مصادر الدخل ترتب ذلك تدني في المستوى المعيشي الغزائي والصحي والتعليمي والبيئه السكنيه وادى ذلك الى انتشار امراض سؤ التغذيه وارتفاع معدلات الوفيات وعدم القدره على على الادخار . كما ترتب على ذلك ظهور الجريمه العلميه المنظمه وارتفاع معدلات المخدرات في المجتمع خاصه قطاعات الشباب نتيجه للاهباط ، ظهور مشاكل سلوكيه واخلاقيه وظواهر سالبه في المجتمع السوداني لم تكن موجوده من قبل ، اللجؤ الى الشعوزه والدجل وتنظيم شبكات لممارسات غير شرعيه ...الخ.

انتشار الفساد المالي والسياسي وزيادة نسب التعدي على المال العام كل ذلك جعل النظام السياسي يقف عاجزا عن استيعاب الخطوات السريعه للتغيير الاجتماعي نتيجة الزيادة الكبيره في اعادة العاملين المهمشين اجتماعيا نتيجة سياسة تحرير الاقتصاد.

كذلك ترتب على ذلك عدم وجود فرص للتعيين بالداخل الى هجرة العقول الى خارج السودان متمثله في هجرة اعداد كبيرة من الشباب حديثي التخرج الى الخارج وعملهم في

مهن لا تناسب تخصصاتهم بالخارج سواء الهجرة لدول الخليج او السعوديه او الهجره لغيرها من الدول الاوروبيه والولايات المتحده الامريكيه وكان بالامكان الاستفاده منهم بالداخل في ادارة عجله التنميه فاغلبهم يعمل في مهن متدنيه الدخل ولكن هزه المهن توفر لهم الاحساس النفسي بانهم يعملون وذلك افضل من الوجود بالسودان بدون عمل. وذلك نتيجه لتسريح عددكبير من المواطنين في مؤسسات القطاع العام ادى الى اهدار خبرات قيمه نتيجه لعملية الخصخصه ترتب على ذلك مشاكل اسريه لا حصر لها نتيجة عدم وجود دخل للاسره حيث يتم احيانا الاستغناء عن الزوج والزوجه. ونتيجة لذلك الضغوط فقد اصيب الكثيرين بامراض القلب والسكري وكذلك ارتفاع معدلات الطلاق والتفكك الاسري ومشاكل عده.

ادت سياسه التحرير الى تركيز التنميه الاقتصاديه والمشاريع التنمويه في ولايات معينه خاصه ولاية الخرطوم تحديدا وبالتالي اصبحت منطقه جازبه واصبح الريف مطقه طاردة مما وترتب على ذلك هجرة اعداد كبيره من المواطنين من الريف الى الحضر فيما يسمى بالهجره الريفيه الحضريه وادى هزه الهجرات الى ترييف المدن والى وجود علاقات غير متوازنه وغير مخططه مما اثر في التركيبه السكانيه داخل ولاية الخرطوم والشعور بالظلم والعزل والغبن والاحساس بالدونيه وتدنى المستوى المعيشي والاقتصاد وشكل كل ذلك محفزات للسلوك العدواني والميل الى العنف والدليل على ذلك وفاة جون قرنق واحداث امدرمان في مايو عام 2008م ، كما ان هزه الهجرات ادت الى الخروج من قطاع الزراعه كليا والنخراط في المهن الهامشيه مما زاد من معدل الفقر وسط المهاجرين والنازهين وادى ذلك الى ترييف المدن .

ادت سياسة الخصخصه الى ظهور المهن الهامشية في المجتمع حيث لم يجد الكثيريين خدمه للرزق الا عن طريق هزه المهن .

ادى رفع الدعم عن السلع والخدمات في محدودية الدخل وعدم وجوده الى زيادة التضخم ادى الى ظروف معيشيه صعبه حيث تاثرت بذلك اغلب الاسر مما اثر سلبا على المستوى المعيشي والغزائي والصحي والتعليمي والى آخرها فقد انخفض نسبة انفاق الاسره على الطعام والشراب من 62% الى 52% .

وفيما يتعلق بتحرير التجاره الخارجيه فقد قامت هذا البرامج على ما يسمى بسياسة الامتصاص والاقتناص:- أي امتصاص فائض الطلب وزيادة الاحتياطات الرسميه من العملات الاجنبيه كضمان لسدات الديون ورفع الجدارة الائتمانيه للدول . واقتناص فرصه تاثر الدوله المدنيه بإلزامها اتباع آليات السوق وسياسات التحرير الاقتصادي في جميع المجالات وترتب على ذلك تراجع الدوله عن همايةَ صغار المنتجين ودعم الفئات الفقيره وتشريد اعداد كبيره من المواطنين في مؤسسات القطاع العام مقابل زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي واصبح يقوم تلقائيا بدور كبير في عمليات الانتاج والتصدير والتحكم في السوق وتعيين عدد قليل من الموظفين لاداء ادوار انتاجية متعدده مما زاد من تدهور وسؤ احوال الطبقات المتوسطه والفقيره والمحدوده الدخل كل ذلك ادى تفاقم الاثار الاجتماعيه بصوره كبيره في كل الدول التي تبنت هزه السياسه كما ادت الى زيادة التدخل الاجنبي بطريقة غير مباشرة في سياسات الدوله وتحديد انماطها الاقتصاديه وحتى العسكريه حيث تطالب هزه السياسات بتقليل الانفاق العسكري . مما يعزز التبعيه للخارج .

2-4: بعض العوامل التي صاحبت سياسة التحرير الاقتصادي في السودان واثرت سلبا على النمو الاقتصادي:

في المرحله التي سبقت تطبيق سياسة التحرير وتمثل في انتقاء ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والتي تميزت بها مرحله ما قبل تطبيق سياسة التحرير وكما يعتبر الاستقرار السياسي ضروريا لعمليات التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه كما يحقق ويجعل الخطط طويله المدى ممكنة التطبيق وبالتالي تاخز برامج التنميه حظها من الوقت الكافئ للتطبيق وفقا لرؤية واحده وبهذا يؤدي الى تحقيق النمو الاقتصادي ، وبجانب عدم الاستقرار السياسي كذلك نجد ان الكوارث الطبيعيه مثل الجفاف والتصحر والفيضانات والحرب واثرت هزه المتغيرات على السياسة الاقتصاديه في البلاد حيث ادت الى عدم الاستقرار في الاقتصاد السوداني الكلي.

2-5 : سياسة التحرير الاقتصادي والتطبيق الخاطئ في السودان:

- يرى بعض النقاد والمثقفين ان الفشل الذي يعاني منه الاقتصاد السوداني ليس السبب هو منهج التحرير او سياسة التحرير بالطريقة الصحيحة فالحريه الاقتصاديه هي الوجه الاخر للحرية السياسية ومن خطل القول ان نطالب بالحريات السياسيه وبالنظام الديمقراطي ونرفض الحريه الاقتصاديه فلذلك امر لا يستقيم علميا ولا واقعيا كما دلت كل التجارب قي العالم . ازن لننظر الى الاسباب التي ادت الى فشل سياسة التحرير في السودان مثلما تحدثنا من قبل عن فشل السياسة الاشتراكيه القابضه التي اتبعتها النظام المايوي (حكم نميري) فكانت احد اسباب سقوطه في خريف عمره

هنالك عدة اسباب اقتصاديه واخرى سياسية وجتماعيه ادت الى فشل سياسة التحرير الاقتصادي في السودان التي اتبعتها الحكومه والاسباب الاقتصاديه اجملها دكتور مهدي الركابي في كتابه اثر سياسة التحرير الاقنصادي على الاقتصاد السوداني ويمكن تلخيص هذه الاثار فيما يلي:-

ان سياسة التحرير جاءت في ظل تفاقم الخلل في عجز الموازنه والعجز في ميزان المدفوعات ،تدني معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي،الانخفاض المستمر في قيمة الجنيه السوداني ، انحصار تدفقات العون الخارجي ، ارتفاع ديون السودان ، تراجع نسبة الادخار العام ، تراجع معدلات الانتاج الزراعي والصناعي،عدم الاستقرار السياسي واندلاع الحروب (حرب الجنوب وحتى بعد الانفصال وحرب دارفور وجبال النوبه والنيل الازرق وحتى شمال كردفان (الرهد ام روابه وابو كرشولا)،والكوارث الطبيعيه مثل الفيضانات والجفاف والتصحر وتقلبات المناخ واسباب اخر ى مثل عدم الشفافيه والمنافسه الحره والشريفه وحصول الجميع على فرص متساويه والعدل بين الجميع

2-6: ايجابيات سياسة التحرير الاقتصادي في السودان:

1. فتح المال امام القطاع الخاص لتحريك طاقاته الكامنه ليصبح قطاع رائدا بينما القطاع الحكومي كقطاع رقابي يحمي المنتج والمستهلك مع استيعاب القطاع الخاص لاكبر قدر من الكوادر البشريه لتغيير النظم الاداريه فيه
2. توفير السلع والخدمات بالرغم من ارتفاع اسعارها وتضييق الفرص امام السوق السوداء
3. كفاءة المنتجات وزيادتها ازن في ظل التنافس الحر تقوم كل منشأة بالابتكار الافضل والاجود
4. نجحت الحكومه في تطبيق سياسة اقتصاديه بدون الاستعانه بالمنح والقروض الخارجيه بالاعتماد على الزات حيث تغطية نفقات الحرب في الجنوب بنسب اكبر مما كان وتمويل مشروعات تنميه ضروريه بكافة اشكالها الاقتصاديه والاجتماعيه والخدميه .

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

3-1 :طرق جمع البيانات :

تم الاستعانه بالمراجع والكتب بالاضافه الي التقارير السنويه للبنوك (بنك السودان)وبعض الجهات المختلفه التابعه لوزارة الزراعه والغابات مثل الهيئه العربيه للانماء والاستثمار الزراعي وادارةالتخطيط الزراعي وذلك للحصول علي البيانات الثانويه

3-2 :طريقة تحليل البيانات :

المنهج هو منهج التحليل الاحصائي وذلك من خلال تحليل احصائيات وزارة االزراعه وادارة التخطيط وتقارير البنوك ...الخ

تم استخدام برنامج اكسل في تحليل البيانات حيث تم عرض البيانات في جداول او رسومات بيانيه لمعرفة الاتجاه العام للبيانات وكذلك استخدام اختباري تي واف تم استخدام اختبار اف لمعرفة هل تباين المجموعتين متساويتان ام لا قبل و بعد سياسة التحرير القتصادي ثم بعد ذلك اختبار تي لاتخاذ القرار

الاساليب الاحصائيه لمقارنة المجموعات (تحليل التباين)

جميع البحوث والدراسات تهدف لتحقيق صحه اوعدم صحة النتائج التي تم الحصول عليها من التجارب المختلفه وعليه ثم تطورت الا ساليب الاحصائيه والتي تحقق اجابة الفروض الاحصائيه

بالقبول او الفرض عند اجراء مقارنه للمجموعات يتم حساب المتوسطات الحسابيه والتي يجرى عليها اختبار تحليل التباين وذلك باستخدام التوزيعات كتوزيع تي واف

المعادلات T=x_-u/s/

3-3 :اختبار تي :

يستخدم عندما يكون تباين التابع في المجتمع مجهولا او حجم العينه صغيرا ولحساب قيمة تي يستخرج القيمه الجدوليه من جدول تي اعتمادا علي درجات الحريه والمستوي المعنويه وزا كان اختبار من جانب واحد نقسم مستوى المعنوية على 2 او ازا كان من جانبين نقارن قيمة تي المطلقه المحسؤبه مع نظيرتها الجدوليه فازا كانت المحسوبه اكبر من الجدولية وهذا يعني رفض فرض العدم لصالح الفرض البديل والعكس صحيح ان قبول فرض العدم يعني وقوع قيمة تي المحسوبة في منطقة القبول ورفض الفرضيه يعني وقوع تي المحسوبه في منطقة الرفض للتوزيع الطبيعي

خطوات اختبار تي :

1- صياغة الفروض (العدم والبديل)

2 - تحديد مستوى المعنويه وهو الحد المسموح به للوقوع في الخطا من النوع الاول وهو رفض فرض وهو صحيح في الواقع

3- تحديد المنطقه الحرجه (اختبار من جانب واحد او جانبين)

4 -استخراج قيمة تي الجدوليه بمعلومية دراجات الحرية ومستوى المعنويه

5- حساب قيمة تي باستخدام الصيغه المناسبه

6- اتخاز القرارات وذلك بمقارنة قيمة تي المحسوبة مع الجدوليه فاذا كانت المحسوبه اكبر من الجدوليه نرفض فرض العدم لصالح الفرض البديل والعكس صحيح .

الفصل الرابع

التحليل والمناقشة

يتناول هذا الفصل تحليل سياسة التحرير في المحاصيل النقدية خلال الفترة من 1982 – 2014م لمعرفة الإتجاه العام لبيانات المحاصيل النقدية المتمثلة في الفول السوداني والقطن والسمسم خلال فترة الدراسة , وركزت أيضا على حساب المتوسطات ومقارنة إنتاج كل محصول في الفترتين قبل (سياسة التحرير الإقتصادي 1982 – 1991 , وبعد سياسة التحرير 1992 - 2014م).

1-4 محصول الفول السوداني :

جدول رقم (4-1) مقارنة المساحة المزروعة لمحصول الفول السوداني (ألف فدان) قبل سياسة التحرير (من 1982 إلى 1991) وبعد سياسة التحرير (من 2005 إلى 2014م) .

السنة	المساحة قبل سياسة التحرير	المساحة بعد سياسة التحرير
1982	2815	3009
1983	1934	1615
1984	2238	1903
1985	2179	3785
1986	1227	3112
1987	1623	3617
1988	2083	5099
1989	1785	3.86
1990	1661	5.15
1991	1033	6417
المتوسط	**1858**	**2857**
الإنحراف المعياري	**516**	**2054**

المصدر : الإدارة العامة لتخطيط الإقتصاد الزراعي 2016م .

تحليل الإتجاه العام لبيانات المساحة المزروعة من محصول الفول السوداني في الفترة ما قبل سياسة التحرير من عام 1982 إلى 1991م , وبعد سياسة التحرير من عام 2005 إلى 2014م:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-1) الذي يمثل المساحة المزروعة لمحصول الفول السوداني خلال فترة الدراسة أن هنالك تذبذب في المساحات المزروعة الذي بلغت متوسطها قبل السياسة (1858) , والمتوسط بعد السياسة (2857) .

شكل رقم (4-1) مقارنة المساحة المزروعة (ألف فدان) لمحصول الفول السوداني (ألف فدان) قبل سياسة التحرير (من 1982 إلى 1991) وبعد سياسة التحرير (من 2005 إلى 2014م) .

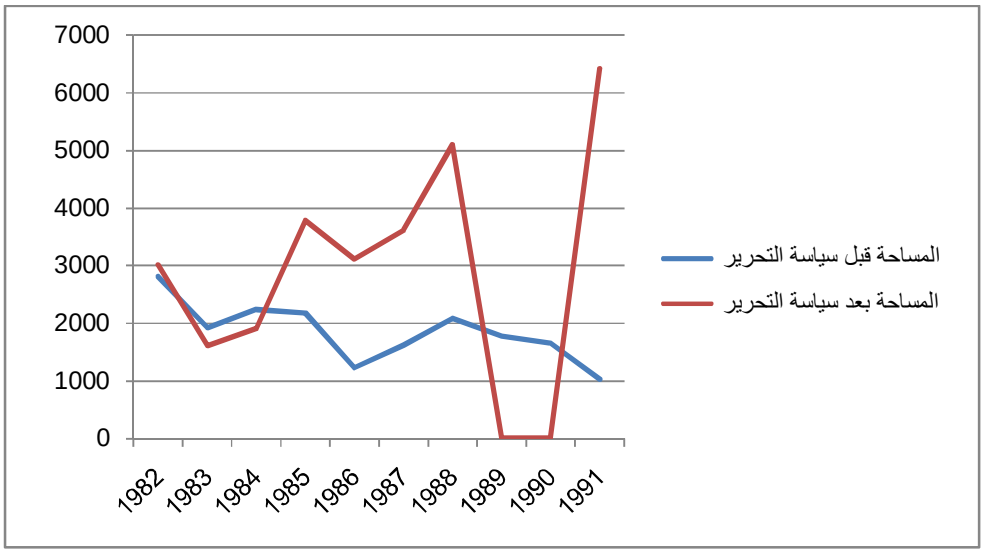

المصدر : من بيانات الجدول رقم (4-1).

من الجدول اعلاه نجد ان القيمة الاحصائية ل (تي) المحسوبة أقل من الجدولية وعليه تم قبول فرض العدم لصالح الفرض البديل القائل بان مساحة محصول الفول السوداني قبل السياسة اقل (**1857.8**) من المساحة بعد السياسة (2856.6) مما يعني السياسة لها اثر علي مساحة محصول الفول السوداني .

جدول رقم (4-2) مقارنة إنتاج محصول الفول السوداني (ألف فدان) قبل سياسة التحرير (من 1982 إلى 1991) وبعد سياسة التحرير (من 2005 إلى 2014م) :

السنة	الإنتاج قبل سياسة التحرير	الإنتاج بعد سياسة التحرير
1982	838	520
1983	455	555
1984	405	525
1985	378	935
1986	285	943
1987	379	571
1988	432	1185
1989	558	1.03
1990	227	1.77
1991	131	1871
المتوسط	**409**	**711**
الإنحراف المعياري	**193**	**557**

المصدر : الإدارة العامة لتخطيط الإقتصاد الزراعي 2016م

تحليل الإتجاه العام لبيانات إنتاج محصول الفول السوداني في الفترة ما قبل سياسة التحرير من عام 1982 إلى 1991م , وبعد سياسة التحرير من عام 2005 إلى 2014م :

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-2) الذي يمثل كميات الإنتاج لمحصول الفول السوداني خلال فترة الدراسة أن هنالك تذبذب في الكميات المنتجة الذي بلغت متوسطها قبل السياسة (409) , والمتوسط بعد السياسة (711) .

شكل رقم (4-1) مقارنة إنتاج محصول الفول (ألف فدان) السوداني قبل سياسة التحرير (من 1982 إلى 1991) وبعد سياسة التحرير (من 2005 إلى 2014م):

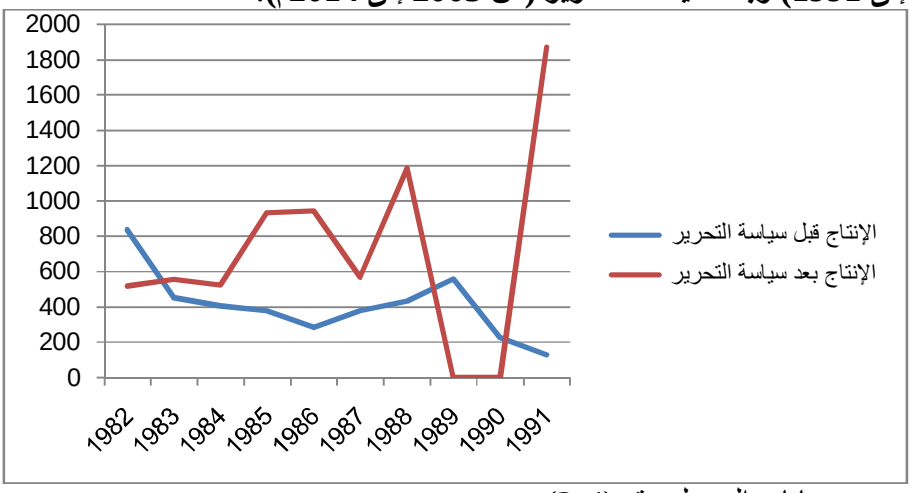

المصدر : من بيانات الجدول رقم (4-2).

من الجدول اعلاه نجد ان القيمة الاحصائية ل (تي) المحسوبة أقل من الجدولية وعليه تم قبول فرض العدم لصالح الفرض البديل القائل بان انتاج محصول الفول قبل السياسة اقل(**408.8**) من المساحة بعد السياسة (710.78) مما يعني السياسة لها اثر علي انتاج محصول الفول .

جدول رقم (4-3) مقارنة إنتاجية محصول الفول السوداني قبل سياسة التحرير (من 1982 إلى 1991) وبعد سياسة التحرير (من 2005 إلى 2014م):

السنة	الإنتاجية قبل سياسة التحرير	الإنتاجية بعد سياسة التحرير
1982	353	227
1983	291	389
1984	222	369
1985	221	323
1986	280	416
1987	294	208
1988	265	293
1989	361	268
1990	166	343
1991	220	360
المتوسط	**267**	**320**
الإنحراف المعياري	**62**	**69**

المصدر : الإدارة العامة لتخطيط الإقتصاد الزراعي 2016م

تحليل الإتجاه العام إنتاجية محصول الفول السوداني في الفترة ما قبل سياسة التحرير من عام 1982 إلى 1991م , وبعد سياسة التحرير من عام 2005 إلى 2014م :

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-3) الذي يمثل إنتاجية محصول الفول السوداني خلال فترة الدراسة أن هنالك تذبذب في الإنتاجية الذي بلغت متوسطها قبل السياسة (267) , والمتوسط بعد السياسة (320) .

شكل رقم (4-3) مقارنة إنتاجية محصول الفول السوداني (ألف فدان) قبل سياسة التحرير (من 1982 إلى 1991) وبعد سياسة التحرير (من 2005 إلى 2014م):

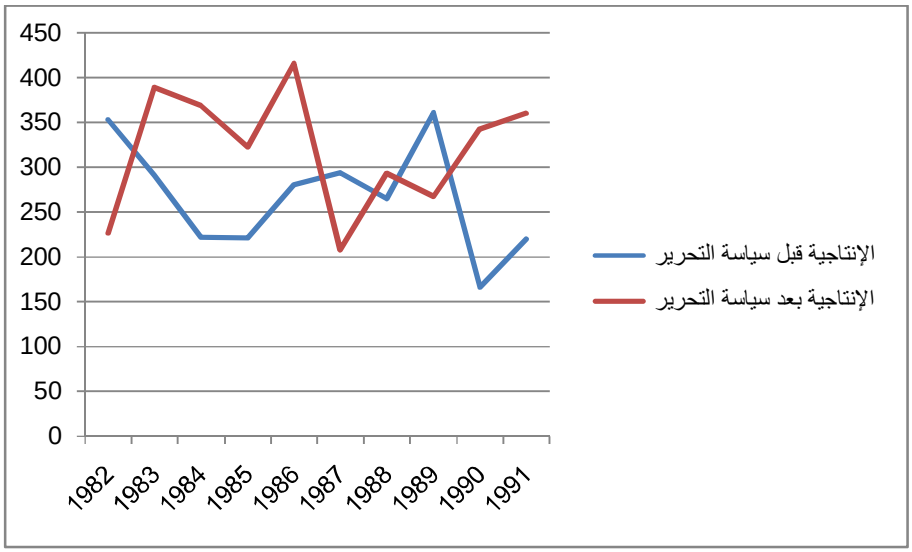

المصدر : من بيانات الجدول رقم (4-3).

من الجدول اعلاه نجد ان القيمة الاحصائية ل (تي) المحسوبة أقل من الجدولية وعليه تم قبول فرض العدم لصالح الفرض البديل القائل بان انتاجية محصول الفول قبل السياسة **(267.3)** اقل من المساحة بعد السياسة (319.6) مما يعني السياسة لها اثر علي انتاجية محصول الفول .

2-4 محصول السمسم :

جدول رقم (4-4) مقارنة المساحة المزروعة (ألف فدان) لمحصول السمسم قبل سياسة التحرير (من 1982 إلى 1991) وبعد سياسة التحرير (من 2005 إلى 2014م):

السنة	المساحة قبل سياسة التحرير	المساحة بعد سياسة التحرير
1982	2186	4419
1983	1322	4537
1984	2410	2627
1985	2682	3501
1986	2889	4416
1987	2435	3973
1988	2674	4573
1989	3182	4018
1990	3048	5.14
1991	2062	7764
المتوسط	**2489**	**3983**
الإنحراف المعياري	**545**	**1921**

المصدر : الإدارة العامة لتخطيط الإقتصاد الزراعي 2016م

تحليل الإتجاه العام لبيانات المساحة المزروعة لمحصول السمسم في الفترة ما قبل سياسة التحرير من عام 1982 إلى 1991م , وبعد سياسة التحرير من عام 2005 إلى 2014م :

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-4) الذي يمثل المساحة المزروعة لمحصول السمسم خلال فترة الدراسة أن هنالك تذبذب في المساحات المزروعة الذي بلغت متوسطها قبل السياسة (2489) , والمتوسط بعد السياسة (3983) .

شكل رقم (4-4) مقارنة المساحة المزروعة(ألف فدان) من محصول السمسم قبل سياسة التحرير (من 1982 إلى 1991) وبعد سياسة التحرير (من 2005 إلى 2014م):

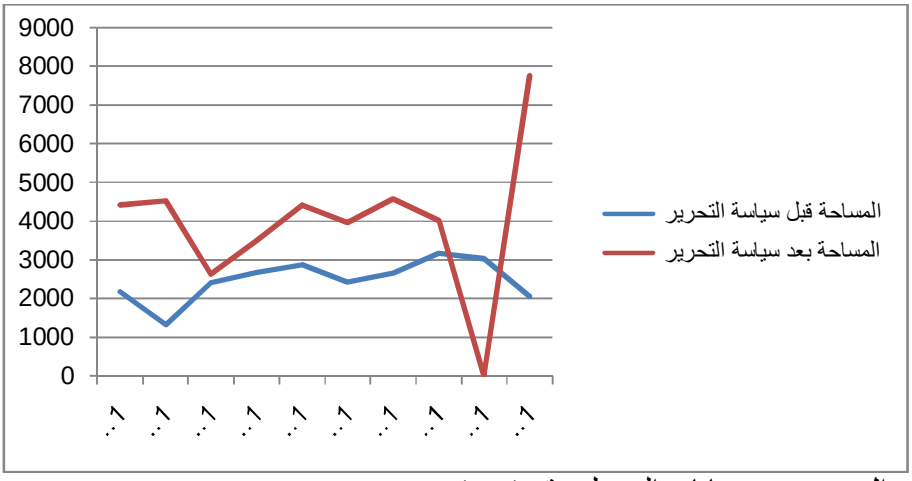

المصدر : من بيانات الجدول رقم (4-4).

من الجدول اعلاه نجد ان القيمة الاحصائية ل (تي) المحسوبة أقل من الجدولية وعليه تم قبول فرض العدم لصالح الفرض البديل القائل بان المساحة المزروعة قبل السياسة اقل (2489) من المساحة بعد السياسة (3983.314) مما يعني السياسة لها اثر علي مساحة محصول السمسم .

جدول رقم (4-5) مقارنة الإنتاج لمحصول السمسم (ألف فدان) قبل سياسة التحرير (من 1982 إلى 1991) وبعد سياسة التحرير (من 2005 إلى 2014م):

السنة	الإنتاج قبل سياسة التحرير	الإنتاج بعد سياسة التحرير
1982	242	401
1983	140	277
1984	206	263
1985	130	282
1986	134	350
1987	216	318
1988	233	248
1989	194	187
1990	140	0.56
1991	80	721
المتوسط	**172**	**305**
الإنحراف المعياري	**54**	**182**

المصدر : الإدارة العامة لتخطيط الإقتصاد الزراعي 2016م

تحليل الإتجاه العام لبيانات إنتاج محصول السمسم في الفترة ما قبل سياسة التحرير من عام 1982 إلى 1991م , وبعد سياسة التحرير من عام 2005 إلى 2014م :

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-5) الذي يمثل كميات إنتاج محصول السمسم خلال فترة الدراسة أن هنالك تذبذب في الكميات المنتجة الذي بلغت متوسطها قبل السياسة (172) , والمتوسط بعد السياسة (305) .

شكل رقم (4-5) مقارنة أنتاج محصول السمسم (ألف فدان) قبل سياسة التحرير (من 1982 إلى 1991) وبعد سياسة التحرير (من 2005 إلى 2014م):

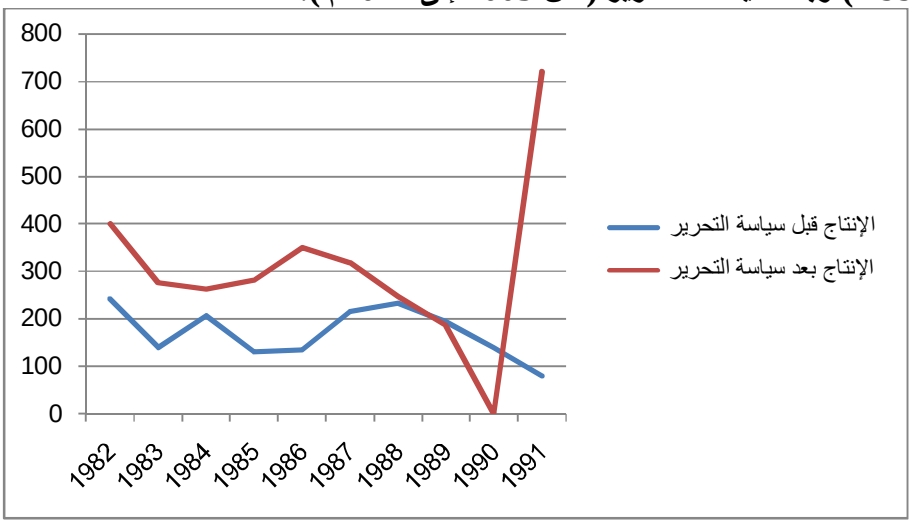

المصدر : من بيانات الجدول رقم (4-5)

من الجدول اعلاه نجد ان القيمة الاحصائية ل (تي) المحسوبة أقل من الجدولية وعليه تم قبول فرض العدم لصالح الفرض البديل القائل بان انتاج محصول السمسم قبل السياسة اقل(171.5) من المساحة بعد السياسة (304.76) مما يعني السياسة لها اثر علي انتاج محصول السمسم .

جدول رقم (4-6) مقارنة إنتاجية محصول السمسم (ألف فدان) قبل سياسة التحرير (من 1982 إلى 1991) وبعد سياسة التحرير (من 2005 إلى 2014م):

السنة	الإنتاجية قبل سياسة التحرير	الإنتاجية بعد سياسة التحرير
1982	118	106
1983	115	76
1984	90	113
1985	71	93
1986	53	99
1987	97	107
1988	102	82
1989	69	96
1990	53	109
1991	72	114
المتوسط	**84**	**100**
الإنحراف المعياري	**24**	**13**

المصدر : الإدارة العامة لتخطيط الإقتصاد الزراعي 2016م

تحليل الإتجاه العام لبيانات إنتاجية محصول السمسم في الفترة ما قبل سياسة التحرير من عام 1982 إلى 1991م , وبعد سياسة التحرير من عام 2005 إلى 2014م :

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-6) الذي يمثل إنتاجية محصول السمسم خلال فترة الدراسة أن هنالك تذبذب في الإنتاجية الذي بلغت متوسطها قبل السياسة (84) , والمتوسط بعد السياسة (100) .

شكل رقم (4-6) مقارنة أنتاجية محصول السمسم (ألف فدان) قبل سياسة التحرير (من 1982 إلى 1991) وبعد سياسة التحرير (من 2005 إلى 2014م):

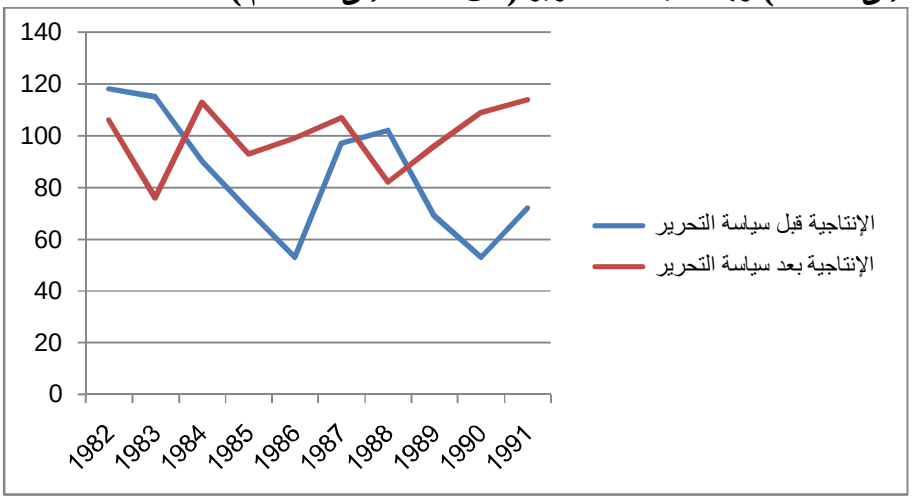

المصدر : من بيانات الجدول رقم (4-6)

من الجدول اعلاه نجد ان القيمة الاحصائية ل (تي) المحسوبة أقل من الجدولية وعليه تم قبول فرض العدم لصالح الفرض البديل القائل بان انتاجية محصول السمسم قبل السياسة اقل(84) من المساحة بعد السياسة (99.5) مما يعني السياسة لها اثر علي انتاجية محصول السمسم .

3-4 القطن:

جدول رقم (4-7) مقارنة المساحة المزروعة لمحصول القطن (ألف فدان) قبل سياسة التحرير (من 1982 إلى 1991) وبعد سياسة التحرير (من 2005 إلى 2014م):

السنة	المساحة قبل سياية التحرير	المساحة بعد سياسة التحرير
1982	1062	536
1983	1085	474
1984	1107	468
1985	1084	248
1986	866	313
1987	891	109
1988	852	107
1989	857	0.33
1990	757	13
1991	463	176
المتوسط	**902**	**244**
الإنحراف المعياري	**198**	**196**

المصدر : الإدارة العامة لتخطيط الإقتصاد الزراعي 2016م

تحليل الإتجاه العام لبيانات المساحة المزروعة لمحصول القطن في الفترة ما قبل سياسة التحرير من عام 1982 إلى 1991م , وبعد سياسة التحرير من عام 2005 إلى 2014م :

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-7) الذي يمثل المساحة المزروعة لمحصول القطن خلال فترة الدراسة أن هنالك تذبذب في المساحات المزروعة الذي بلغت متوسطها قبل السياسة (902) , والمتوسط بعد السياسة (244) .

شكل رقم (4-7) مقارنة المساحة المزروعة من محصول القطن (ألف فدان) قبل سياسة التحرير (من 1982 إلى 1991) وبعد سياسة التحرير (من 2005 إلى 2014م):

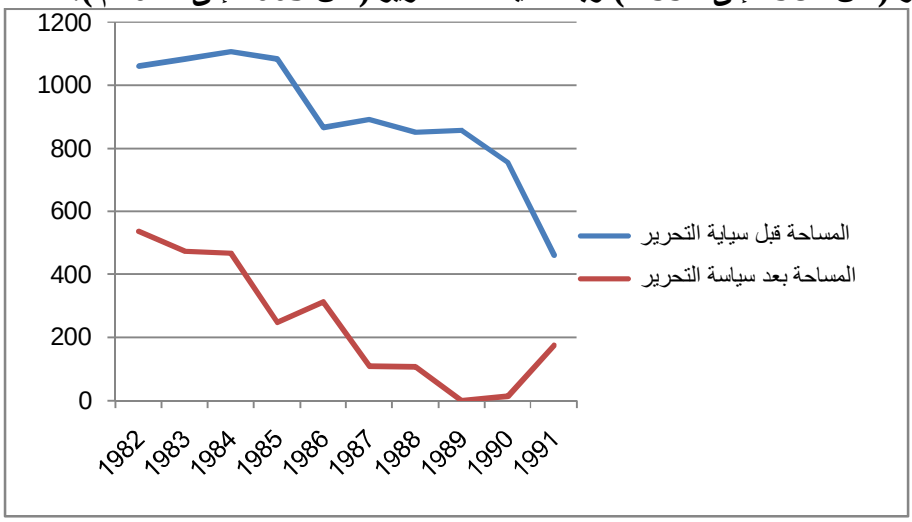

المصدر : من بيانات الجدول رقم (4-7).

من الجدول اعلاه نجد ان القيمة الاحصائية ل (تي) المحسوبة اكبر من الجدولية وعليه تم رفض فرض العدم لصالح الفرض البديل القائل بان المساحة المزروعة من القطن قبل السياسة أكبر (902.4) من المساحة المزروعة من القطن بعد السياسة (244.433) مما يعني أن السياسة أدت إلى إنخفاض المساحات المزروعة من محصول القطن .

جدول رقم (4-8) مقارنة إنتاج محصول القطن (ألف فدان) قبل سياسة التحرير (من 1982 إلى 1991) وبعد سياسة التحرير (من 2005 إلى 2014م):

السنة	الإنتاج قبل سياية التحرير	الإنتاج بعد سياسة التحرير
1982	474	311
1983	569	255
1984	629	244
1985	649	107
1986	413	164
1987	546	48
1988	444	71
1989	514	0.27
1990	408	0.11
1991	231	176
المتوسط	**488**	**138**
الإنحراف المعياري	**123**	**110**

المصدر : الإدارة العامة لتخطيط الإقتصاد الزراعي 2016م

تحليل الإتجاه العام لبيانات إنتاج محصول القطن في الفترة ما قبل سياسة التحرير من عام 1982 إلى 1991م , وبعد سياسة التحرير من عام 2005 إلى 2014م :

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-8) الذي يمثل الكميات المنتجة لمحصول القطن خلال فترة الدراسة أن هنالك تذبذب في الإنتاج الذي بلغت متوسطها قبل السياسة (488) , والمتوسط بعد السياسة (138) .

شكل رقم (4-8) مقارنة إنتاج محصول القطن (ألف فدان) قبل سياسة التحرير (من 1982 إلى 1991) وبعد سياسة التحرير (من 2005 إلى 2014م):

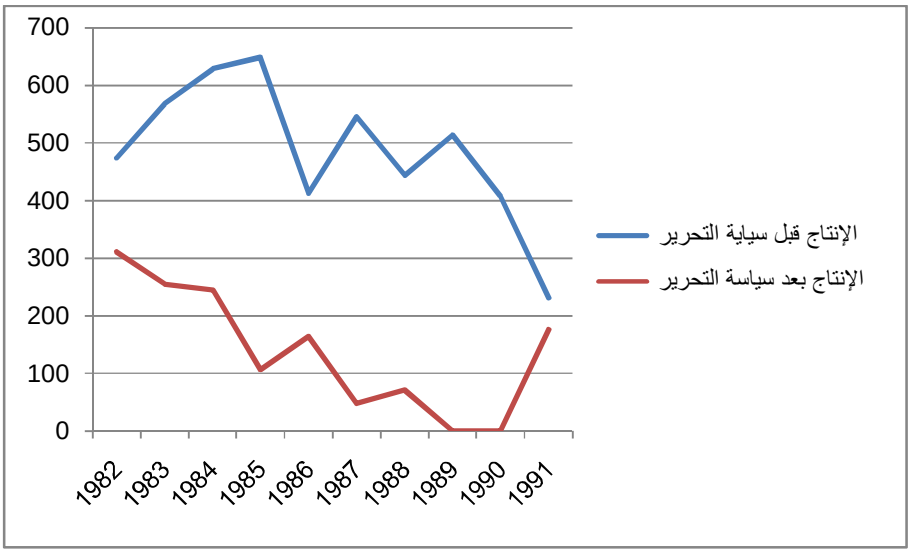

المصدر : من بيانات الجدول رقم (4-8).

من الجدول اعلاه نجد ان القيمة الاحصائية ل (تي) المحسوبة اكبر من الجدولية وعليه تم رفض فرض العدم لصالح الفرض البديل القائل بان انتاج محصول القطن قبل السياسة أكبر (487.7) من المساحة بعد السياسة (137.638) مما يعني السياسة اثرت سلباً علي انتاج محصول القطن .

جدول رقم (4-9) مقارنة إنتاجية محصول القطن (ألف فدان) قبل سياسة التحرير (من 1982 إلى 1991) وبعد سياسة التحرير (من 2005 إلى 2014م):

السنة	الإنتاجية قبل سياية التحرير	الإنتاجية بعد سياسة التحرير
1982	488	609
1983	565	610
1984	618	461
1985	652	461
1986	518	584
1987	659	522
1988	565	710
1989	650	796
1990	581	854
1991	527	1072
المتوسط	**582**	**668**
الإنحراف المعياري	**61**	**193**

المصدر : الإدارة العامة لتخطيط الإقتصاد الزراعي 2016م

تحليل الإتجاه العام لبيانات إنتاجية محصول القطن في الفترة ما قبل سياسة التحرير من عام 1982 إلى 1991م , وبعد سياسة التحرير من عام 2005 إلى 2014م :

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-9) الذي يمثل إنتاجية محصول القطن خلال فترة الدراسة أن هنالك تذبذب في الإنتاجية الذي بلغت متوسطها قبل السياسة (582) , والمتوسط بعد السياسة (668) .

شكل رقم (4-9) مقارنة إنتاجية محصول القطن (ألف فدان) قبل سياسة التحرير (من 1982 إلى 1991) وبعد سياسة التحرير (من 2005 إلى 2014م):

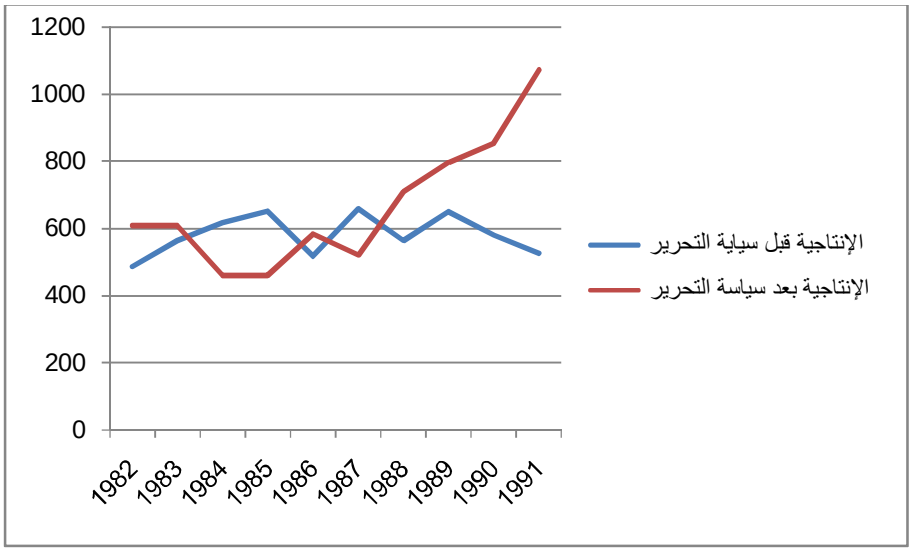

المصدر : من بيانات الجدول رقم (4-9).

من الجدول اعلاه نجد ان القيمة الاحصائية ل (تي) المحسوبة أقل من الجدولية وعليه تم قبول فرض العدم لصالح الفرض البديل القائل بان انتاجية محصول القطن قبل السياسة (582.3) أقل من المساحة بعد السياسة (667.9) مما يعني السياسة لها اثر علي انتاجية محصول القطن .

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1 : النتائج :

من خلال التحليل يمكن تلخيص اهم النتائج التي توصل اليها البحث :

1- بالنسبه لمحصول القطن فإن اثر السياسه على المساحات المزروعه منها هو انخفاض في المساحات المزروعه حيث كانت قبل السياسه جملة متوسط المساحات كانت880,8 الف/فدان وبعد تطبيق السياسه اصبحت 373,75ألف فدان والاتجاه العام للمساحات المزروعه قبل وبعد تطبيق السياسه عكسيه اي متناقصه ، اما اثرها على انتاج القطن تمثلت في انخفاض انتاج القطن حيث كانت قبل السياسه متوسط جملة الانتاج تساوي510,75 ألف باله وبعد تطبيق السياسه اصبحت 254,45 ألف باله والاتجاه العام للانتاج قبل السياسه كانت متزايده وبعد تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي سارت عكسيه.

2- بالنسبة لمحصول الفول السوداني تمثلت اثر سياسة التحرير الاقتصادي في زيادة المساحات المزروعة حيث كانت قبل السياسة 1541الف فدان وبعد السياسة 2538الف فدان والاتجاه العام للمساحات المزرو عة بالمحصول قبل وبعد تطبيق السياسة متزايدة ,اما بالنسبة للانتاج تمثلت اثر السياسة في زيادة الكميات المنتجة من المحصول حيث كانت قبل السياسة متوسط جملة الانتاج 471,7الف طن وبعد السياسة 710,8 الف طن الاتجاه العام في الكميات المنتجة من المحصول قبل تطبيق السياسة متزايد وبعد .

3- بالنسبه لمحصول السمسم فان اثر السياسه على المساحات المزروعه منها تمثلت في زيادة المساحات المزروعه من المحصول حيث كانت قبل تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي 2312 ألف فدان كمتوسط اجمالي وبعد السياسه اصبحت 3670 ألف فدان كمتوسط

اجمالي ، والاتجاه العام للمساحات المزروعه من المحصول فبل وبعد تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي متزايد ، اما بالنسبه للانتاج فكان اثر تطبيق السياسه ايجابيا تمثلت في زيادة الكميات المنتجه من المحصول حيث كانت قبل السياسه 186,9 ألف طن وبعد تطبيق السياسه اصبحت 276,95 ألف طن والاتجاه العام للكميات المنتجه قبل تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي كان متناقصا وبعد السياسه سارت متزايدا

4- عموما حققت سياسة التحرير الاقتصادي نتائج ايجابيه واخرى سلبيه على القطاع الزراعي

2-5: التوصيات:

1- يجب اتباع سياسة التحرير الاقتصادي مع بعض التدخلات الحكوميه خاصه في بعض المحاصيل الزراعيه التي تاثرت سلبا من جراء تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي مثل محصول القطن ، ودراسة الاسباب التي ادت الى ذلك .

2- يجب دراسة الآثار الإجتمائيه التي نتجت من جراء تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي والعمل على الحد منها او ايجاد الحلول لها

3- يجب مر اعاة طبيعة وخصوصية القطاع الزراعي لانه يحيط به كثير من المخاطر مثل موسمية الانتاج والاعتماد على الظروف البيئيه، وغيرها .

المراجع:

1. الاقتصاد القياسي.
2. العرض الاقتصادي للأعوام 980-2011م.
3. الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي (التقارير السنوية لبنك السودان).
4. بنك السودان المركزي، إدارة الإحصاء.
5. د. سليمان أحمد السيد، طبعة ثانية، 2008م. سبيل السودان نحو النهضة الزراعية.

الملاحق:

مقارنة مساحة إنتاج محصول الفول السوداني في الفترتين , قبل سياسة التحرير (1982 – 1991) وبعد سياسة التحرير (2005 – 2014م):

t-Test: Paired Two Sample for Means

	مساحة الفول السوداني قبل سياسة التحرير	مساحة الفول السوداني بعد سياسة التحرير
Mean	1857.8	2856.601
Variance	266426.6	4217024
Observations	10	10
Pearson Correlation	-0.21128	
Hypothesized Mean Difference	0	
df	9	
t Stat	-1.42232	
P(T<=t) one-tail	0.094327	
t Critical one-tail	1.833113	
P(T<=t) two-tail	0.188653	
t Critical two-tail	2.262157	

مقارنة كميات الإنتاج لمحصول الفول السوداني في الفترتين , قبل سياسة التحرير (1982 – 1991) وبعد سياسة التحرير (2005 – 2014م) :

t-Test: Paired Two Sample for Means

الإنتاج بعد سياسة التحرير	الإنتاج قبل سياسة التحرير	
710.78	408.8	Mean
310705.9	37394.18	Variance
10	10	Observations
	-0.42074	Pearson Correlation
	0	Hypothesized Mean Difference
	9	df
	-1.44159	t Stat
	0.091646	P(T<=t) one-tail
	1.833113	t Critical one-tail
	0.183292	P(T<=t) two-tail
	2.262157	t Critical two-tail

مقارنة الإنتاجية لمحصول الفول السوداني في الفترتين , قبل سياسة التحرير (1982 – 1991) وبعد سياسة التحرير (2005 – 2014م) :

t-Test: Paired Two Sample for Means

الإنتاجية بعد سياسة التحرير	الإنتاجية قبل سياسة التحرير	
319.6	267.3	Mean
4793.378	3806.678	Variance
10	10	Observations
	-0.50714	Pearson Correlation
	0	Hypothesized Mean Difference
	9	df
	-1.45431	t Stat
	0.089914	P(T<=t) one-tail
	1.833113	t Critical one-tail
	0.179828	P(T<=t) two-tail
	2.262157	t Critical two-tail

مقارنة مساحة إنتاج محصول السمسم (ألف فدان) في الفترتين , قبل سياسة التحرير (1982 – 1991) وبعد سياسة التحرير (2005 – 2014م):

t-Test: Paired Two Sample for Means

مساحة انتاج السمسم بعد سياسة التحرير	**مساحة انتاج السمسم قبل ساسة التحرير**	
3983.314	2489	Mean
3691591	296598.7	Variance
10	10	Observations
	-0.45612	Pearson Correlation
	0	Hypothesized Mean Difference
	9	df
	-2.12548	t Stat
	0.031239	P(T<=t) one-tail
	1.833113	t Critical one-tail
	0.062478	P(T<=t) two-tail
	2.262157	t Critical two-tail

مقارنة كمية إنتاج السمسم(ألف فدان) في الفترتين , قبل سياسة التحرير (1982 – 1991) وبعد سياسة التحرير (2005 – 2014م):

t-Test: Paired Two Sample for Means

إنتاج السمسم بعد سياسة التحرير	إنتاج السمسم قبل سياسة التحرير	
304.756	171.5	Mean
33044.35	2879.389	Variance
10	10	Observations
	-0.32565	Pearson Correlation
		Hypothesized Mean
	0	Difference
	9	df
	-2.04945	t Stat
	0.035339	P(T<=t) one-tail
	1.833113	t Critical one-tail
	0.070677	P(T<=t) two-tail
	2.262157	t Critical two-tail

مقارنة إنتاجية السمسم (ألف فدان) في الفترتين , قبل سياسة التحرير (1982 – 1991) وبعد سياسة التحرير (2005 – 2014م):

t-Test: Paired Two Sample for Means

الإنتاجية بعد سياسة التحرير	الإنتاجية قبل سياسة التحرير	
99.5	84	Mean
166.0556	567.3333	Variance
10	10	Observations
	-0.34752	Pearson Correlation
		Hypothesized Mean
	0	Difference
	9	df
	-1.59302	t Stat
	0.07281	P(T<=t) one-tail
	1.833113	t Critical one-tail
	0.14562	P(T<=t) two-tail
	2.262157	t Critical two-tail

مقارنة مساحة إنتاج محصول القطن (ألف فدان) في الفترتين , قبل سياسة التحرير (1982 – 1991) وبعد سياسة التحرير (2005 – 2014م):

t-Test: Paired Two Sample for Means

مساحة إنتاج القطن بعد سياسة التحرير	مساحة إنتاج محصول القطن قبل سياسة التحرير	
244.433	902.4	Mean
38607.69	39324.93	Variance
10	10	Observations
	0.614857	Pearson Correlation
	0	Hypothesized Mean Difference
	9	df
	12.00934	t Stat
	3.82E-07	P(T<=t) one-tail
	1.833113	t Critical one-tail
	7.65E-07	P(T<=t) two-tail
	2.262157	t Critical two-tail

مقارنة إنتاج القطن (ألف فدان) في الفترتين , قبل سياسة التحرير (1982 – 1991) وبعد سياسة التحرير (2005 – 2014م) :

t-Test: Paired Two Sample for Means

كمية إنتاج القطن بعد سياسة التحرير	كمية إنتاج القطن قبل سياسة التحرير	
137.638	487.7	Mean
12056.21	15178.68	Variance
10	10	Observations
	0.086006	Pearson Correlation
	0	Hypothesized Mean Difference
	9	df
	7.014162	t Stat
	3.11E-05	P(T<=t) one-tail
	1.833113	t Critical one-tail
	6.23E-05	P(T<=t) two-tail
	2.262157	t Critical two-tail

مقارنة إنتاجية القطن (ألف فدان) في الفترتين , قبل سياسة التحرير (1982 – 1991) وبعد سياسة التحرير (2005 – 2014م) :

t-Test: Paired Two Sample for Means

الإنتاجية بعد سياسة التحرير	الإنتاجية قبل سياية التحرير	
667.9	582.3	Mean
37430.54	3698.2333	Variance
10	10	Observations
	-0.337066	Pearson Correlation
	0	Hypothesized Mean Difference
	9	df
	-1.222106	t Stat
	0.1263543	P(T<=t) one-tail
	1.8331129	t Critical one-tail
	0.2527085	P(T<=t) two-tail
	2.2621572	t Critical two-tail